طرق تحديد الدخل الضريبي:

يتم تعديل صافي الدخل المحاسبي للأغراض الضريبية و الزكوية في نهاية السنة ويقوم كل مكلف بإعداد حساباتها الختامية التي توضح نتيجة نشاطهم ربح أو خسارة.

السؤال: هل صافي الدخل المحاسبي، وصافي الدخل الضريبي/ الزكوى مفهومان متشابهان أم مختلفان؟

الدخل المحاسبي: يتحدد في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويهدف إلى تحديد صافي الدخل الفعلي (الحقيقي).

الدخل الضريبي: يتحدد في ضوء القواعد الضريبية (النظام ولائحته) وله أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية.

وبما أن الهدف مختلف إذن فالدخل المحاسبي يختلف عن الدخل الضريبي.

كيف يتم التوصل إلى صافي الدخل الضريبي/ الزكوي؟

توجد طريقتان:

1. تعديل صافي الدخل المحاسبي (بالإضافة والحسم) للوصول لصافى الدخل الضريبي.

2. إعداد حساب أرباح وخسائر ضريبي يتضمن الإيرادات الخاضعة فقط والمصروفات الواجبة الحسم فقط

الأنظمة الضريبية تصنف الإيرادات إلى:

•ايرادات تخضع للضريبة / الزكاة

•ايرادات لاتخضع للضريبة / الزكاة

وتصنف المصاريف إلى:

- •مصاريف جائزة الحسم وفقاً للنظام الضريبي/ الزكوي
- •مصاريف غير جائزة الحسم وفقاً للنظام الضريبي/ الزكوي

بالنسبة للإيرادات

داخل قائمة الدخل (داخلالحساب)

1 – ایر ادات صرح بها المكلف محاسبیا و هي أیضا تخضع زكویاً وضریبیاً (لا تعدیل)

مثل: مجمل الربح

2 – ایر ادات صرح بها المكلف محاسبیاً ولكنه معفاه زكویاً
 وضریبیاً ولا یعتد بها (تحسم)

مثل: الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التخلص من أصول ثابتة تخضع لنظام استهلاك المجموعات كبيع الآلات.

خارج قائمة الدخل (خارج الحساب)

3 – ایر ادات لم یصرح بها محاسبیاً سواء سهواً أو عمداً ولكنها تخضع زكویاً وضریبیاً (تضاف)

مثل: الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التخلص من أصول ثابتة لا تخضع لنظام استهلاك المجموعات كالأراضي.

بالنسبة للمصروفات

داخل قائمة الدخل (داخل الحساب)

1 – مصروفات حسمت محاسبيا و هي ركوياً وضريبياً واجبة الحسم (لا تعديل)

مثل: الرواتب والأجور

2 - مصروفات حسمت محاسبياً وهي زكوياً وضريبياً غير واجبة الحسم (تضاف)

مثل: الإستهلاكات الزائدة

خارج قائمة الدخل (خارج الحساب)

3 - مصروفات واجبة الحسم زكوياً وضريبياً ولم تحسم محاسبياً
 (تحسم)

مثل: المساهمات في صناديق التقاعد.

من الممكن صياغتها بشكل آخر:

×× صافي الدخل المحاسبي (الدفتري)

يضاف إليه:

ایر ادات لم یصرح بها المکلف محاسبیاً (غیر موجودة في قائمة الدخل) ولکنها تخضع زکویاً وضریبیاً

×× مصروفات حسمت محاسبياً ولكنها زكوياً وضريبياً غير
 واجبة الحسم

يحسم منه:

پ
 ایرادات صرح بها المکلف محاسبیاً ولکنها لا تخضع زکویاً
 وضریبیاً

مصروفات واجبة الحسم زكوياً وضريبياً ولم تحسم محاسبياً

×× صافي الدخل الزكوي / الضريبي

مثال: ظهر حساب الأرباح والخسائر التالي بدفاتر إحدى المؤسسات الفردية عن العام المنتهي 1431/12/30 هـ

100,000 مجمل الربح 40,000 خصم مكتسب 10,000 أرباح بيع الآلات	50,000 رواتب وأجور 30,000 ايجار 10,000 خصم مسموح به 10.000 استهلاكات 50,000 صافي الدخل
150,000	150,000

وعندما قامت مصلحة الزكاة والدخل بفحص دفاتر المؤسسة اتضح لها ما يلى:

ان هناك أرباح رأسمالية تخص قطعة أرض مملوكة للمؤسسة بمبلغ 62000 ريال لم يصرح بها
 يتضمن بند الإستهلاكات مبلغ 3000 ريال استهلاكات زائدة عن المعدلات المسموح بها ضريبياً

"لم يتضمن الجانب المدين من ح أ / خ مبلغ 40,000 ريال تمثل مساهمات صاحب المؤسسة عن العاملين لديه في صندوق تقاعد نظامي (والمبلغ في حدود المسموح بها نظاماً)

المطلوب: تحديد الوعاء الضريبي للمؤسسة عن العام المنتهي في1431/12/30 هـ

الطريقة الأولى: تعديل صافي الربح المحاسبي لتحديد الدخل الضريبي / الزكوي:

50,000 صافي الدخل المحاسبي (الدفتري)

يضاف إليه:

30,000 استهلاكات زائدة (مصروفات حسمت محاسبياً ولكنها زكوياً وضريبياً غير واجبة الحسم)

62,000 ارباح رأسمالية عن بيع الأرض (ايرادات لم يصرح بها المكلف محاسبياً ولكنها تخضع زكوياً و ضريبياً)

يحسم منه:

10,000 أرباح بيع الآلات (ايرادات صرح بها المكلف محاسبياً ولكنها لا تخضع زكوياً وضريبياً لأنها خاضعة لنظام استهلاك المجموعات)

40,000 مساهمات في صندوق تقاعد نظامي (مصروفات واجبة الحسم زكوياً وضريبياً ولم تحسم محاسبياً)

65,000 صافي الدخل الزكوي/ الضريبي

الطريقة الثانية: اعداد حساب أرباح وخسائر ضريبي / زكوي:

الإيرادات الخاضعة فقط	المصروفات الواجبة الحسم فقط
100,000 مجمل الربح 40,000 خصم مكتسب 62,000 أرباح بيع الأراضي	50,000 رواتب وأجور 30,000 ايجار 10,000 خصم مسموح به 7000 استهلاكات 40,000 مساهمات في صندوق تقاعد نظامي 65,000 صافي الدخل
202,000	202,000

أولاً: جانب الإيرادات:

الدخل الخاضع للضريبة

تنص المادة الثامنة من النظام على أن " الدخل الخاضع للضريبة هو اجمالي الدخل شاملاً كافة الإيرادات والأرباح والمكاسب مهما كان نوعها ومهما كانت صورة دفعها الناتجة عن مزاولة النشاط، بما في ذلك الأرباح الرأسمالية وأي ايرادات عرضية،مستقطع منها الدخل المعفى".

١) الربح: ايراد حقيقي ناتج عن مزاولة المنشأة لنشاطها العادي ويخضع للضريبة.

حـ/ متاجرة أرباح و خسائر			
×× بضاعة آخر المدة×× المبيعات×× مر دو دات المشتريات	×× بضاعة أول المدة×× المشتريات×× مردودات المبيعات×× اجمالي الربح		
×××	×××		

هناك ارتباط عكسي بين المخزون وتكلفة البضاعة المباعة، فإذا زادت تكلفة المخزون قلت تكلفة البضاعة والعكس صحيح، وهكذا يعكس بوضوح أهمية طرق التقييم المستخدمة في التأثير على الربح الخاضع للضريبة.

نذكر فيما يلى الضوابط التى حددتها المادة (27) من النظام لطرق تقييم المخزون:

أ- على المكلف الذي يحتفظ بمخزون فتح سجلات جرد له والاحتفاظ بتلك السجلات.

ب- تحسم تكلفة البضاعة المبيعة خلال السنة الضريبية.

ج- تتحدد تكلفة البضاعة المبيعة خلال السنة الضريبية بإضافة تكلفة البضاعة المشتراة خلال السنة إلى بضاعة أول المدة، مطروحاً منها قيمة البضاعة نهاية المدة.

د – قيمة بضاعة نهاية المدة هي التكلفة الدفترية أو القيمة السوقية أيهما أقل في ذلك التاريخ، وعلى المكلف احتساب التكلفة الدفترية للبضاعة بطريقة المتوسط المرجح، إلا أنه يجوز له بعد الحصول على اذن خطي من المصلحة استخدام طريقة أخرى، ولا يجوز تغيير الطريقة التي يختارها إلا بعد موافقة المصلحة.

- من البضائع التي يشملها المخزون البضائع بالطريق وبضائع الأمانة.
 - يمكن تحديد تكلفة المخزون بإحدى الطرق التالية: أ- طريقة التمييز المحدد.
 - ب- طريقة المتوسط المرجح.
 - ج- طريقة الوارد أخيراً صادر أولا.
 - د- طريقة الوارد أولاً صادر أولا.
- محاسبياً للمدراء كافة الحرية في الاختيار بين السياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، لكن ضريبياً على المكلف احتساب القيمة الدفترية للمخزون بطريقة المتوسط المرجح، ويجوزله بعد الحصول على اذن خطي من المصلحة استخدام طريقة أخرى.

مثال 1: ظهرت بضاعة آخرالمدة بمبلغ 500,000 ريال في حين تبلغ تكلفتها حسب طريقة المتوسط المرجح 900,000 ريال، وسعر سوقها 1,300,000 ريال.

المطلوب: كيف سيتم تعديل صافى الدخل المحاسبي

××× صافى الدخل المحاسبي

يضاف إليه:

فرق تقييم بضاعة آخر المدة

400,000

(حيث يسمح للمكلفين بتقييم البضاعة بالتكلفة أوالسوق ايهما أقل ولكن لا يجوز تخفيض الأقل)

مثال 2: بفحص دفاتر وحسابات أحد المكلفين الخاضعين لضريبة الدخل عن العام المنتهي في 2011/12/31 اتضح أنه قد اتبع طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً عند تقييم بضاعة نهاية المدة، وكانت البيانات كالآتي:

1 - مخزون أول المدة 500 وحدة، تكلفة الوحدة 5 ريال.

2 - مشتريات خلال العام 1300 وحدة، تكلفة الوحدة 7 ريال.

3 - مبيعات العام 1000 وحدة، سعر بيع الوحدة 10 ريال.

المطلوب: ما هو التعديل الواجب إجراؤه على صافي الدخل المحاسبي للمكلف للأغراض الضريبية عن العام المنتهي في 2011/12/31 م، اذا علمت أن النظام ينص على الزام المكلفين بإتباع طريقة المتوسط المرجح عند تقييم بضاعة نهاية المدة.

```
10,000= 10
 ا ( - ) تكلفة البضاعة المباعة:
     مخزون 1/1 500 × 5
                   2500=
+ مشتريات خلال العام 1300
             9100 = 7 \times
= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
                  11,600
- تكلفة مخزون 12/31 800
        (5120) = 6.4 \times
تكلفة البضاعة المباعة ( 6480
                مجمل الربح
                    3520
```

طريقة الوارد أخيرا صادر أولا: |طريقة المتوسط المرجح: ايراد المبيعات 1000 × وحدة | ايراد المبيعات 1000 × وحدة 10,000 = 10(-) تكلفة البضاعة المباعة: مخزون 1/1 500 × 5 = 2500 + مشتريات خلال العام 1300 $9100 = 7 \times$ = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع 11,600 - تكلفة مخزون 12/31 : $2100 = 7 \times 300$ $2500 = 5 \times 500$ (4600)تكلفة البضاعة المباعة (7000 مجمل الربح

3000

ومن ثم يكون التعديل الواجب اجراؤه هو:

يضاف اليه:

مثال 3: بافتراض نفس بيانات المثال السابق فيما عدا أن المنشأة كانت تتبع طريقة الوارد أولاً صادر أولا .

المطلوب: ما هو التعديل الواجب اجراؤه على صافى الدخل المحاسبي لتحديد صافى الدخل الضريبي

طريقة الوارد أو لا صادر أو لا : | طريقة المتوسط المرجح :

تكلفة البضاعة المباعة (6000)

2500

11,600

ايراد المبيعات 1000 🗙 وحدة 10,000=10 (-) تكلفة البضاعة المباعة: مخزون 1/1 500 × 5 = + مشتريات خلال العام 1300 $9100 = 7 \times$ = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع 11,600 - تكلفة مخزون 12/31 800 × 5600= 7

ايراد المبيعات 10000

(-) تكلفة البضاعة المباعة: $= 5 \times 500$ مخزون 1/1 2500

+ مشتريات خلال العام 1300

 $9100 = 7 \times$

= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع

- تكلفة مخزون 12/31 800

 $5120 = *6.4 \times$

تكلفة البضاعة المباعة (6480

مجمل الربح	مجمل الربح
3520	4000

*متوسط تكلفة الوحدة = (500 × 5 × 1300 + 7 × 7) / (7 × 1300 + 5 × 500) = 6.4 = (1300 +

ومن ثم يكون التعديل الواجب اجراؤه هو:

يخصم منه:

480 فروق تقييم بضاعة آخر المدة

(6000 - 6480)

أو مقدار الزيادة في مجمل الربح

(3520 - 4000)

٢) الخصم المكتسب: إيراد حقيقي ناتج عن سداد المنشأة لديونها قبل تاريخ استحقاقها ويخضع للضريبة. فإذا صرح بها المكلف ضمن إيرادته فلا تعديل وان لم يصرح بها يضاف
 ٣) الأرباح الرأسمالية: أي الفرق بين ثمن البيع (التعويض المستلم) عن الأصل وتكلفته

تخضع

-فإذا صرح بها المكلف لاتعديل وإذا لم يصرح بها تضاف وهي الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التخلص من أصول لا تخضع للاستهلاك بموجب النظام مثال: ربح بيع الأراضى (

مادة 16)

لا تخضع

- فإذا صرح به االمكلف تحسم. وهي الأرباح الرأسمالية الناتجة من الأصول التي تخضع للاستهلاك بموجب النظام (المادة 9 ، فقرة أ) لأننا نستخدم نظام استهلاك المجموعات يتم معالجة الربح أوالخسارة ضمن طريقة الاستهلاك

ع)أرباح الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تخضع

- إذا كانت عملية بيع السهم أو السندات من خارج سوق الأوراق المالية (الأسواق الموازية) - فإذا صرح بها المكلف لا تعديل وإذا لم يصرح بها تضاف.

معفاه و لا تخضع

- إذاكانت عملية البيع تمت وفقا لنظام السوق المالي في المملكة. - فإذا صرح بها المكلف تخصم.

5) التعويضات المستلمة:

مادة 13 من اللائحة " تأخد مبالغ التعويض المستلمة صفة المعوض عنه من ناحية خضوعها للضريبة من عدمه "

يخضع	يخضع	لا يخضع
فإذا لم يصرح بها المكلف تضاف	فإذا لم يصرح بها المكلف تضاف	فإذا صرح بها المكلف تحسم
التعويض عن فقد أصل متداول(بضاعة مثلاً)	التعويض عن تلف أصل من الأصول الثابتة التي لا تخضع للاستهلاك بموجب النظام	التعويض عن تلف أصل من الأصول الثابتة التي تخضع للاستهلاك بموجب النظام

6) إيجارعقار :إيراد ويخضع للضريبة فإذا صرح به االمكلف ضمن إيرادته فلا تعديل وان لم يصرح بها يضاف

7) أرباح تقييم وتحويل العملات:

(مادة 30 من النظام، والمادة 12 من اللائحة)

تخضع لا تخضع

الناتجة عن إعادة تقيميها فقط (حيث تعد أرباح غير محققة/ صورية/ ورقية) فإذا ظهرت تحسم

الناتجة عن تحويل العملة الأجنبية، وبسعر الصرف المعلن من مؤسسة النقد في تاريخ العملية (حيث تعد أرباح حقيقة)

٨)المصاريف المحسومة المستردة:

(المادة 33 من النظام)

لا تخضع

أما إذا لم يكن قد سبق السماح بها كمصروف وتم استردادها فلا تخضع للضريبة في سنة استردادها ويتم حسمها حتى لا تخضع مرتين

تخضع

المصروفات أو الخسائر أو الديون المعدومة التي سبق السماح بها كمصروفات واجبة الحسم في سنة حدوثها تخضع للضريبة في سنة استردادها

9)الإعانات:

إذا حصلت الشركة على إعانه أو منحه من جهه حكومية أو أي جهه أخرى فإنها تعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة فإذا صرح بها المكلف لا تعديل وإذا لم يصرح بها تضاف. وتقوم على أساس

القيمة السوقية لها في تاريخ التسجيل في الدفاتر للإغراض الضريبية . (مادة 29 من النظام)

10) التعويضات:

مثال: تعويض عن فسخ العقد الخ

لا تخضع

إذا لم يتم استلامها (أي ماز الت مستحقة)

تخضع

إذا تم استلامها (تحصيلها)

11) عمولة بيع محصلة:

تعتبر إيراد حقيقي ويخضع للضريبة فإذا صرح بها المكلف لا تعديل وإذا لم يصرح بها تضاف

١٢)مدفوعات أو مزايا غيرمباشرة:

أي دفعه يستفيد منها المكلف مباشرة أو غير مباشره تخضع فإذا صرح بها لا تعديل وإذا لم يصرح بها تضاف

4	44 4 (١
- 4		Ш
		₹

إيرادات لا تخضع إيرادات تخضع الم يصرح طهرت بقائمة الدخل تم التصريح عنها (ظهرت بقائمة الدخل) عنها واكتشفت اتحسم 1 - ارباح رأسمالية عند لا تعديل ناتجة عن التخلص من 1 – إجمالي الربح الفحص أصول ثابتة خاضعة 2 – خصم مكتسب 3 – ارباح رأسمالية ناتجة لنظام الاستهلاك تضاف 2 – أرباح رأسمالية عن بيع أصول غير ناتجة عن بيع أوراق خاضعة لنظام الاستهلاك 4 - أرباح رأسمالية ناتجة مالية في سوق الاسهم عن بيع أوراق مالية في السعودي 3 - تعويضات مستحقة سوق موازية 4 – ارباح تقییم عملات 5 - تعويضات مستلمة 6 – أرباح تحويل عملات 5 – مصروفات مستردة لم يسبق الموافقة على 7 – مصروفات محسومة مستردة سبق اعتمادها حسمها 6 - تعويضات مستلمة 8 – ایجار عقارات عن تلف أصل من 9 - اعانات الاصول الثابتة التي 10 - تعويضات 11 – عمولة بيع محصلة تخضع للاستهلاك 12 - المدفوعات أوالمزايا الغير مباشرة